الأمم المتحدة

S/2011/371

مجلس الأمن

Distr.: General
21 June 2011
Arabic
Original: French

رسالة مؤرخة ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١١ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أحيل إليكم الرسالة المرفقة طيه المؤرخة ٩ حزيران/يونيه ٢٠١١ والواردة من السيد يوكيا أمانو، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، بشأن تنفيذ اتفاق الضمانات المعقودة بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بين الجمهورية العربية السورية والوكالة الدولية للطاقة الذرية (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا توجيه نظر أعضاء مجلس الأمن إلى هذه الرسالة ومرفقها.

(توقيع) **بان** كي - مون

220611 220611 11-38102 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المرفق

[الأصل: بالإنكليزية]

يشرفني أن أحيل إلى تنفيذ اتفاق الضمانات المعقودة بين الجمهورية العربية السورية والوكالة الدولية للطاقة الذرية عملا بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

فقد رأى مجلس المحافظين في الفقرة ١ من قراره GOV/2011/41 المؤرخ ٩ حزيران/يونيه ٢٠١١ (انظر الضميمة ١) أن الجمهورية العربية السورية غير ممثلة لالتزاماتها بموجب اتفاق الضمانات الذي أبرمته مع الوكالة، وذلك في سياق الفقرة جيم من المادة الثانية عشرة من النظام الأساسي للوكالة. وفي الفقرة ٣ من ذلك القرار، قرر المجلس، في جملة أمور، أن ينهي أمر مخالفة سوريا لاتفاق الضمانات المعقود معها إلى مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة. وفي الفقرة نفسها، قرر المجلس أيضا أن يوفر لمجلس الأمن جميع التقارير التي أعدها المدير العام فيما يتعلق بهذه المسألة (انظر الضميمتين ٢ و ٣).

وأرجو ممتنا أن توجهوا نظر جميع أعضاء مجلس الأمن والجمعية العامة إلى هذه الرسالة وحسب الاقتضاء، إلى ضميماتها*.

(توقيع) يوكيا **أمانو**

* إضافة إلى تقرير المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية (GOV/2011/30) المدرج طيه، وجه أيضا نظر أعضاء مجلس الأمن إلى التقارير التالية: GOV/2008/60 و GOV/2009/9 و GOV/2009/36 و GOV/2009/56 و GOV/2009/75 و GOV/2010/11 و GOV/2010/29 و GOV/2010/47 و GOV/2010/63 و GOV/2011/8. وهذه التقارير متاحة في الموقع www.iaea.org/.

الضميمة ١

تنفيذ اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار في الجمهورية العربية السورية

قرار اعتمده مجلس المحافظين في ٩ حزيران/يونيه ٢٠١١

إن مجلس المحافظين،

(أ) **إذ يشير** إلى تقرير المدير العام في ٢٤ أيار/مايو ٢٠١١ (الوثيقة GOV/2011/30) بشأن تنفيذ اتفاق الضمانات المعقودة بموجب معاهدة عدم الانتشار في الجمهورية العربية السورية، والتقارير السابقة الصادرة عن المدير العام بشأن سوريا (الوثائق GOV/2008/60 و GOV/2009/9 و GOV/2009/36 و GOV/2009/56 و GOV/2009/75 و GOV/2010/11 و GOV/2010/29 و GOV/2010/47 و GOV/2010/63 و GOV/2011/8)،

(ب) **وإذ يشير** إلى أن سوريا تعهدت بقبول الضمانات، وفقا لاتفاق الضمانات الشاملة الذي عقدته (الوثيقة INFCIRC/407) عملا بالمادة الثالثة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (معاهدة عدم الانتشار)، على جميع المواد المصدرية والمواد الانشطارية الخاصة المستخدمة في جميع الأنشطة النووية السلمية التي تباشَر في أراضٍ داخلها أو تحت ولايتها، أو تباشَر تحت سيطرتها في أي مكان،

(ج) **وإذ يلاحظ** أن المدير العام في تقريره الأخير إلى المجلس أعرب عن أسفه لأنه لم يتم تقديم معلومات بشأن موقع دير الزور للوكالة في الوقت المناسب، ولأنه تم استخدام القوة قبل أن تعطى الوكالة فرصة للوقوف على الحقائق وفقا لمسؤولياتها بموجب اتفاق الضمانات الخاص بسوريا،

(د) **وإذ يثني** على المدير العام والأمانة لما بذلاه من جهود مهنية ونزيهة لتنفيذ اتفاق الضمانات في سوريا وحسم مسائل الضمانات المعلقة في سوريا،

(هـ) **وإذ يلاحظ بقلق شديد** أن التصريحات السورية بشأن المبنى المدمر في دير الزور محدودة التفاصيل، وغير مدعومة بمستندات، ولم تسمح للوكالة بالتثبت من تأكيدات سوريا بشأن الطبيعة غير النووية للمبنى،

(و) **وإذ يلاحظ بقلق شديد** عدم التعاون من جانب سوريا مع مطالب المدير العام للوكالة المتكررة للوصول إلى معلومات ومواقع إضافية، فضلا عن رفض سوريا

المشاركة بشكل جوهري مع الوكالة في المسائل المتصلة بطبيعة موقع دير الزور منذ الزيارة التي قامت بها الوكالة في حزيران/يونيه ٢٠٠٨،

(ز) **وإذ يلاحظ بقلق شديد** استنتاج الوكالة، على الرغم من فقدان المعلومات، وبعد النظر في رد سوريا على مزاعم بوجود مفاعل نووي غير معلن عنه وفي جميع المعلومات ذات الصلة المتاحة للوكالة، أن المبنى الذي تم تدميره في موقع دير الزور في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ من المرجح جدا أنه كان مفاعلا نوويا وكان ينبغي لسوريا أن تعلن عنه وفقا للمادتين ٤١ و ٤٢ من اتفاق الضمانات الذي يخصها وللبند ٣-١ من الجزء العام من الترتيبات الفرعية الملحقة به،

(ح) **وإذ يضع في اعتباره** أن السجل التاريخي لإخفاء أنشطة سوريا النووية على النحو المشار إليه في تقارير المدير العام، فضلا عن طبيعة هذه الأنشطة بما في ذلك وجود عدد كبير من جزيئات اليورانيوم الطبيعي البشرية المنشأ في موقع دير الزور وأنشطة مشتريات وما نتج عن ذلك من عدم الثقة في أن البرنامج النووي السوري هو للأغراض السلمية حصرا، كل ذلك قد أدى إلى تفاقم المخاوف بشأن صون السلم والأمن الدوليين،

(ط) **وإذ يلاحظ** أن المدير العام قد حث سوريا مرارا على أن تقوم بإنفاذ بروتوكول إضافي لاتفاق الضمانات الخاص بها، وهو ما من شأنه زيادة تيسير عمل الوكالة فيما يتعلق بالتحقق من صحة واكتمال إعلانات سوريا،

١ - **يرى**، استنادا إلى تقرير المدير العام، أن قيام سوريا على نحو غير معلن ببناء مفاعل نووي في دير الزور وعدم تقديمها معلومات عن تصميم هذا المرفق وفقا للبند ٣-١ من الترتيبات الفرعية الخاصة بسوريا يعد خرقا للمادتين ٤١ و ٤٢ من اتفاق الضمانات المعقود مع سوريا بموجب معاهدة عدم الانتشار، ويشكل عدم امتثال لالتزاماتها بموجب اتفاق الضمانات الذي أبرمته مع الوكالة، وذلك في سياق الفقرة جيم من المادة الثانية عشرة من النظام الأساسي للوكالة؛

٢ - **ويدعو** سوريا إلى أن تعالج على الفور مخالفتها لاتفاق الضمانات المعقود معها، وأن تفي بما تعهدت به للمدير العام في ٢٦ أيار/مايو من خلال الاستجابة بشكل إيجابي ودون تأخير لطلبات المدير العام بتقديم تقارير محدثة من جانب سوريا بموجب اتفاق الضمانات الذي يخصها وإتاحة الوصول إلى جميع المعلومات المواقع والمواد والأشخاص على النحو اللازم للوكالة من أجل التحقق من هذه التقارير وحسم جميع المسائل المعلقة، بحيث يمكن للوكالة أن تقدم التأكيدات اللازمة فيما يتعلق بالطبيعة السلمية حصرا للبرنامج النووي السوري وفقا لاتفاق الضمانات الخاص بسوريا؛

٣ - **ويقرر**، على النحو المنصوص عليه في الفقرة جيم من المادة الثانية عشرة من النظام الأساسي، أن ينهي من خلال المدير العام أمر مخالفة سوريا لاتفاق الضمانات المعقود معها إلى جميع أعضاء الوكالة وإلى مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، وأن يوفر لمجلس الأمن جميع التقارير التي أعدها المدير العام فيما يتعلق بهذه المسألة، وأن يعمم نص هذا القرار وكذلك جميع التقارير السابقة بشأن هذه المسألة؛

٤ - **ويدعو** سوريا إلى أن توقع على البروتوكول الإضافي وتدخله فورا حيز النفاذ بصورة كاملة، وريثما يتم ذلك، أن تتصرف وفقا للبروتوكول الإضافي بحيث يمكن للمدير العام أن يقدم التأكيدات اللازمة فيما يتعلق بكل من صحة واكتمال إعلانات سوريا عملا باتفاق الضمانات المعقود معها؛

٥ - **ويطلب** من المدير العام أن يواصل جهوده الرامية إلى التنفيذ الكامل لاتفاق الضمانات الذي عقدته الوكالة مع سوريا وأن يبلغ أية تطورات مهمة إلى مجلس المحافظين وإلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، حسب الاقتضاء؛

٦ - **ويقرر** أن يبقي هذه المسألة قيد النظر.

الضميمة ٢

تنفيذ اتفاق الضمانات، المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار، في الجمهورية العربية السورية

تقرير من المدير العام

١ - يتناول هذا التقرير الصادر عن المدير العام المقدم إلى مجلس المحافظين تنفيذ اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار في الجمهورية العربية السورية[(١)] (سوريا). ويشمل هذا التقرير تقييم الوكالة لطبيعة المبنى المدمر في موقع دير الزور.

ألف - موقع دير الزور

٢ - في ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، أبلغ المدير العام مجلس المحافظين بأن الوكالة تلقت معلومات تزعم أن منشأة في موقع دير الزور بسوريا، دمرتها إسرائيل في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، كانت مفاعلا نوويا لم يكن مشغلا بعد و لم يتم إدخال أي مواد نووية فيه. والمعلومات التي تلقتها الوكالة لاحقا تزعم أيضا أن المفاعل المذكور كان مفاعلا مبردا بالغاز ومهدأ بالغرافيت، وأنه لم يكن مصمما لإنتاج الكهرباء، وأن تشييده تم بمساعدة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وأن ثلاثة أماكن أخرى في سورية كانت مرتبطة وظيفيا مع موقع دير الزور. وبنهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، جرت عمليات إخلاء وتسوية سطحية على نطاق كبير في الموقع المذكور أزالت أو أحجبت بقايا المبنى المدمر[(٢)]. وقد تمسكت سوريا، منذ أيار/مايو ٢٠٠٨، بالقول إن المبنى المدمر كان منشأة عسكرية غير نووية وإنه لم يكن لديها أي تعاون مرتبط بالمجال النووي مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية[(٣)].

٣ - وتأسف الوكالة لعدم تزويدها بالمعلومات المتعلقة بموقع دير الزور في حينها ولاستخدام القوة قبل إتاحة فرصة للوكالة، وفقاً لمسؤولياتها بموجب اتفاق الضمانات الخاص بسوريا، للتثبّت من الوقائع.

٤ - وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٨، في أثناء زيارة الوكالة لسوريا، طلبت الوكالة تزويدها بوثائق داعمة بشأن الاستخدام الماضي والحاضر للمباني الكائنة في موقع دير الزور وفي الأماكن الثلاثة الأخرى التي يزعم أنها كانت مرتبطة وظيفياً بالموقع المذكور. وطلبت الوكالة

(١) الوثيقة INFCIRC/407.

(٢) الفقرة ٢٦ من الوثيقة GOV/OR1206 والفقرة ١٦ من الوثيقة GOV/2008/60.

(٣) الفقرة ١ من الوثيقة GOV/2008/60، والفقرة ١٥ من الوثيقة GOV/2009/36.

أيضا توضيحات بشأن أنشطة شراء قامت بها كيانات سورية، من بينها هيئة الطاقة الذرية السورية، تتعلق بمعدات الضخ وكميات كبيرة من الغرافيت والباريت. وفي أثناء الزيارة المذكورة، صرّحت سوريا أن وظيفة المبنى المدمّر كانت تتعلق بالصواريخ. وأفادت سوريا أيضا بأن المبنى المُدمّر ما كان من الممكن أن يكون مرفقاً نووياً لعدم عولية إمدادات الكهرباء في المنطقة وعدم كفايتها، علاوة على الموارد البشرية المحدودة في سوريا، وعدم توافر كميات كبيرة من المياه المعالجة.

٥ - وتحتوي العيّنات البيئية التي أخذت أثناء زيارة موقع دير الزور في حزيران/يونيه ٢٠٠٨ على جسيمات من اليورانيوم الطبيعي البشري المنشأ، والغرافيت والفولاذ غير القابل للصدأ. وتمسّكت سوريا بالقول إن جسيمات اليورانيوم الطبيعي المنشأ التي عُثر عليها في موقع دير الزور هي ناتجة عن الصواريخ التي استُخدمت لتدمير المبنى[٤]. كما تمسّكت سوريا أيضا بالقول إن مساعيها لشراء معدات الضخ وكميات كبيرة من الغرافيت والباريت كانت لأغراض مدنية وغير نووية.

٦ - وتصريحات سوريا - بشأن طبيعة المبنى المدمّر، وموقع دير الزور، والأماكن الثلاثة الأخرى التي يُزعم أنها متصلة به من الناحية الوظيفية، وأنشطة الشراء المشار إليها أعلاه، والمساعدة الأجنبية المزعومة - لا تقدم تفاصيل وافية وغير مدعومة بوثائق ولم تمكّن الوكالة من التأكيد ما أفادت به سوريا بشأن الطابع غير النووي للمبنى المُدمّر. ومنذ الزيارة التي قامت بها الوكالة إلى موقع دير الزور في حزيران/يونيه ٢٠٠٨، تقدمت الوكالة إلى سوريا بطلبات متكررة التمست فيها ما يلي:

- معلومات عن موقع دير الزور، وعن البنية الأساسية التي شوهدت في الموقع وبشأن مساع شرائية معينة أفادت سوريا بأنها تتعلق بأنشطة مدنية غير نووية؛
- ومعاينة وثائق تقنية وأية معلومات أخرى متعلقة بتشييد المبنى المدمّر؛
- ومعاينة الأماكن التي كان فيها و/أو يوجد فيها الآن الركام الناشئ عن المبنى المدّمر، وبقايا الذخائر، وحطام المعدات، وأي معدات تم إنقاذها؛
- ومعاينة إضافية لموقع دير الزور ومعاينة ثلاثة أماكن أخرى يُزعم أنها مرتبطة وظيفيا بموقع دير الزور.

(٤) الفقرة ٨ من الوثيقة GOV/2008/60. في هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن إسرائيل لم تقدم أي معلومات إضافية.

٧ - وتمسكت سوريا بقولها إنها غير ملزمة بتوفير مزيد من المعلومات بموجب اتفاق الضمانات الذي عقدته مع الوكالة[٥]، وذلك نظراً للطابع العسكري وغير النووي لموقع دير الزور والأماكن الثلاثة الأخرى التي يُزعم أنها متصلة به من الناحية الوظيفية. وقد شرحت الوكالة لسوريا أن اتفاقات الضمانات الشاملة لا تضع أي حدود على ما يمكن للوكالة معاينته من معلومات أو أنشطة أو أماكن لمجرد أنها قد تكون متصلة بالمجال العسكري. وقد عرضت الوكالة مرارا وتكرارا إرساء الطرائق اللازمة لتمكين سوريا من دعم تصريحاتها مع حماية المعلومات الحساسة المتعلقة بأنشطتها في موقع دير الزور والأماكن الثلاثة الأخرى.

٨ - وفي رسالة مؤرخة ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، وجّه المدير العام رسالة إلى معالي السيد وليد المعلم، وزير الشؤون الخارجية لسوريا، يطلب فيها جملة أمور منها أن تسمح سوريا للوكالة، في أسرع وقت، بمعاينة المعلومات والأماكن التي أشارت إليها الوكالة سابقاً.

٩ - وفي رسالة مؤرخة ٦ شباط/فبراير ٢٠١١، أشار وزير الشؤون الخارجية لسوريا إلى المدير العام بأن المدير العام لهيئة الطاقة الذرية السورية سيواصل العمل مع الوكالة لحل جميع المسائل التقنية العالقة وفقا لالتزامات سوريا بموجب نظام الوكالة الأساسي، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاق الضمانات الخاص بسوريا.

١٠ - وعلى الرغم من تصريح الوزير المشار إليه أعلاه، لم تتعاون سوريا بشكل جوهري مع الوكالة فيما يتعلق بطبيعة موقع دير الزور منذ الزيارة التي قامت بها الوكالة في حزيران/يونيه ٢٠٠٨، ومنذ آب/أغسطس ٢٠٠٩ لم تقدم ردا على المسائل الأخرى المشار إليها في الفقرة ٦ أعلاه.

باء - تقييم موقع دير الزور

١١ - وكما هو مبين أكثر أدناه، خلصت الوكالة إلى التقييم التالي:

- سمات المبنى المدمر مشابهة للمفاعلات المبرّدة بالغاز والمهدأة بالغرافيت من حيث النوع والحجم المزعومين؛
- قبل القصف، كانت تركيبة البنية الأساسية في الموقع، بما في ذلك توصيلاتها لتبريد المياه ومعالجتها، قادرة على تشغيل مثل هذا النوع من المفاعلات و لم تكن متسقة مع ادعاءات سوريا بشأن غرض تلك البنية الأساسية؛ بالإضافة إلى أن عددا من سمات أخرى للموقع تزيد من مدى ملاءمته لتشييد وتشغيل مفاعل نووي.

(٥) الفقرة ٩ من الوثيقة GOV/2009/56؛ والفقرة ١٤ من الوثيقة GOV/2008/60.

- وتشير تحاليل للعينات المأخوذة من الموقع إلى صلة بأنشطة تتعلق بالميدان النووي؛
- لم تكن سمات المبنى المدمر والموقع المذكور لتخدم الغرض الذي زعمته سوريا.

باء ١ – سمات المبنى المدمّر

١٢ – قيّمت الوكالة أن أبعاد المبنى المدمّر وشكله وتركيبته مشابهة لتلك السمات الموجودة في مفاعلات من النوع المزعوم.

١٣ – واستناداً إلى صور تجارية التقطت بين ٢٠٠١ و ٢٠٠٧، فإن أبعاد المبنى[٦] مشابهة لأبعاد المفاعلات النووية من النوع والقدرة المزعومتين، أي مماثلة للمفاعل المبرّد بالغاز والمهدّأ بالغرافيت بقدرة ٢٥ ميغاواط (حراري) الموجود بيونغبيون[٧] بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. والتحليل الذي قامت به الوكالة للصورة الفوتوغرافية للمبنى الذي قُصف والتي قُدمت للوكالة من دولة عضو تدعم الادّعاء بأن سوريا حاولت إخفاء سمات تركيبة المبنى بإضافة أجزاء من جدار وسقف.

١٤ – ويشير تحليل لصور قدمتها دولتان عضوان، أخذت بُعيد تدمير المبنى، إلى أن السمات الداخلية للمبنى تشمل قاعدة مركزية كبيرة، ودرع بيولوجي اسطواني، وهيكل احتواء، وهياكل تدريع مبادل الحرارة، وحوض للوقود المستهلك؛ جميع هذه السمات ضرورية لمفاعل[٨]. واقتنت الوكالة صورة رادارية للمبنى أُخذت بُعيد تدميره. وفي حدود الاستبانة، ثمة اتساق بين الصورة وتلك التي قدّمت للوكالة من طرف الدولتين العضويين.

١٥ – وأظهر تصوير المبنى المدمّر، أن السمة التي فُسرت على أنها هيكل احتواء مماثلة في أبعاد وشكل وتصميم مفاعلات أخرى معروفة من النوع المزعوم، والحجم العام للمبنى كان كافيا لاستيعاب المعدات الضرورية لمثل هذا النوع من المفاعل النووي. وأن الصور الفوتوغرافية لوعاء مفاعل في موقع دير الزور التي أطلقتها دولة عضو في نفس الوقت الذي تم فيه نشر الادعاءات ليست متناقضة مع تقييم الوكالة لأبعاد هيكل الاحتواء. واستنادا إلى كل المعلومات المتاحة للوكالة، بما في ذلك تحليل الوكالة لتلك الصورة الفوتوغرافية، من

(٦) تقييم أبعاد المبنى المدمر يأخذ في الحسبان الجزء الكبير للمبنى المبني تحت سطح الأرض.

(٧) المشار إليه رسمياً بمحطة القوى النووية التجريبية رقم ١ البالغة قدرتها ٥ ميغاواط كهربائي.

(٨) تلاحظ الوكالة وجود تنوع في تركيبة أمثلة معروفة لهذا النوع من المفاعلات، بعضها لها جزء مشيّد تحت سطح الأرض، ونظم تبريد دون أبراج تبريد، وأحجام قلوب مختلفة ومواضع مختلفة لأحواض الوقود المستهلك. وتندرج تركيبة المبنى المدمّر في هذه النوعية من التركيبات.

المقدر أن قلب المفاعل كانت له ٨٤٣ قناة وقود و ٧٩ بوابة وصول، وبحسب خصائص نقل الحرارة للوقود، كان المفاعل بقدرة حرارية بلغت ٢٥ ميغاواط أو أكثر.

١٦ - وخلال الزيارة التي قامت بها الوكالة في حزيران/يونيه ٢٠٠٨، صرحت سوريا أن بعض المعدات التي ظلت في حالة تشغيل بعد القصف تمت إزالتها من المبنى المدمر. وتؤكد صور ساتلية قدمتها دولة عضو جهود سوريا في استعادة معدات ومواد من المبنى المدمر قبل تدميره الكامل ودفنه. وشملت تلك الجهود تغطية مواقع المبنى المدمر التي قد تكون استخدمت لإخفاء سمات المرفق خلال العملية. وقد جرى إزالة جزء كبير من المواد والمعدات من الموقع المذكور قبل تدميره البقايا ودفنها في الأسابيع السبعة التي تلت القصف.

باء ٢ - البنية الأساسية للموقع ومدى ملاءمة الموقع

١٧ - استناداً إلى الصور الساتلية وملاحظات الوكالة التي جرت خلال زيارة حزيران/يونيه ٢٠٠٨، قيّمت الوكالة أن تركيبة البنية الأساسية وقدرتها في الموقع قبل تدمير المبنى متسقان مع متطلبات التبريد لمفاعل نووي بقدرة ٢٥ ميغاواط (حراري). وزعمت سوريا أن المضخات الموجودة في مركز الضخ للنهر ومركز الضخ لموقع دير الزور تشمل نظام ضخ على مراحل لتوريد مياه النهر إلى المرفق المدني لمعالجة المياه الموجود حوالي ٥ كلم شرق موقع دير الزور. ومزاعم سوريا في هذا الصدد لا يدعمها التقييم الذي أجرته الوكالة. انظر الشكل ١ أدناه. وتشمل العوامل التي رُوعيت في التقييم الذي أجرته الوكالة ما يلي:

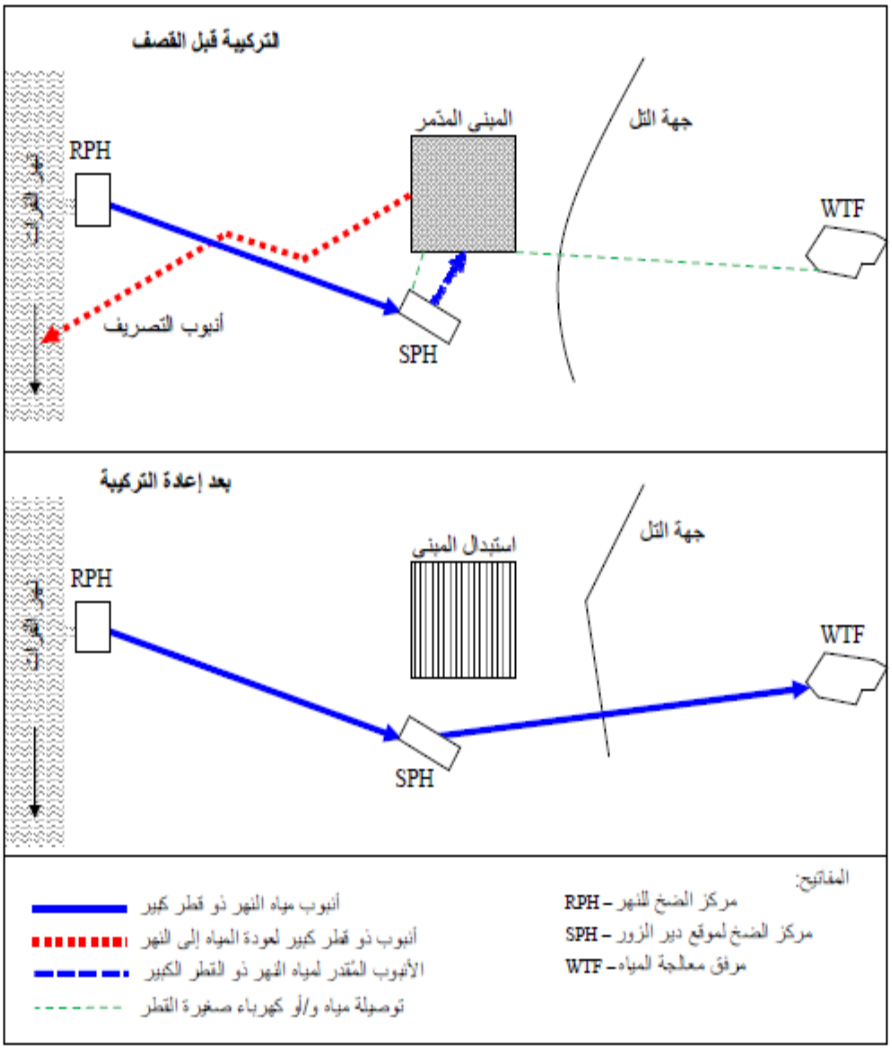

الشكل ١ – التركيبات الرئيسية للبنية الأساسية قبل القصف وبعد إعادة تركيبها. لا يطابق السلّم

- قبل تدمير المبنى، كانت لدى نظام مركز ضخ مياه النهر الأنابيب الضرورية لتزويد المبنى بمياه النهر. والأنبوب موصول بين المبنى ونقطة في مجرى المياه في مركز الضخ للنهر. وهذه التركيبة كانت متسقة مع توريد مياه التبريد لمفاعل وعودة المياه إلى النهر؛
- كانت قدرة الضخ الملاحظة كافية لتبريد ٢٥ ميغاواط من القوى الحرارية. وعلاوة على ذلك، فإن وظيفة المبنى المدمر المصرّح بها (أي متعلق بالصواريخ) لا تتطلب توصيلة بقدرة ضخ مياه النهر الملاحظة؛

- قبل تدمير المبنى، لم يكن خرج نظام ضخ مياه النهر موصولاً بمرفق معالجة المياه؛
- بعد تدمير المبنى، أعادت سوريا تركيب البنية الأساسية للضخ لإزالة أقسام من أنبوب العودة ووضع توصيلة أنبوب مياه جديد ذي قطر كبير من مركز الضخ لموقع دير الزور إلى مرفق معالجة المياه.

١٨ - وخلافا لتصريحات سوريا بشأن عدم كفاية إمدادات الكهرباء في المنطقة، شملت البنية الأساسية للموقع نظاما تحت سطح الأرض لتوزيع الكهرباء عالية الفلطية ومحوّلات. وخلال الزيارة التي أجرتها الوكالة في حزيران/يونيه ٢٠٠٨، لاحظت الوكالة بنية أساسية كهربائية وتشغيل كل مضخات مياه النهر في مركز ضخ المياه للنهر ومركز ضخ المياه لموقع دير الزور. وتمثل الشحنة الكهربائية المجمعة للمضخات جزءا هاما من المتطلب الإجمالي من القوى الكهربائية لتشغيل مفاعل من النوع المزعوم. وعليه، قيّمت الوكالة بأن البنية الأساسية الكهربائية في الموقع المذكور يحتمل أنها كانت كافية لتلبية احتياجات مفاعل نووي من هذا النوع.

١٩ - واستناداً إلى المعلومات المتاحة، بما في ذلك بيانات الزلازل الصادرة عن هيئة الطاقة الذرية السورية لعام ١٩٩٤ المركزة على موقع دير الزور والبيانات الجيولوجية لعام ٢٠٠٢ المتعلقة بمنطقة دير الزور، يتمتع الموقع بعدد من السمات الأخرى التي تزيد من مدى ملاءمته لتشييد مفاعل نووي وتشغيله. وتلك السمات الخاصة بالموقع تشمل أرضية جيولوجية مستقرة نسبيا من الناحية يُشيّد عليها مبنى ثقيل، كثافة سكانية منخفضة في المنطقة، قرب النهر للإمداد بمياه التبريد، وتوافرت الخدمات، بما في ذلك المياه المعالجة والكهرباء. وقد درجت العادة دراسة مثل هذه السمات في عملية اختيار الموقع لمفاعل نووي[٩].

باء ٣ - أخذ العينات

٢٠ - تشير التقييمات التي أُخضعت لها العينات المأخوذة من موقع دير الزور إلى صلة بأنشطة تتعلق بالميدان النووي ووجود مواد يمكن أن تُستخدم في تشييد مفاعلات مبردة بالغاز.

٢١ - ووجود عدد كبير من جسيمات من اليورانيوم الطبيعي البشري المنشأ في موقع دير الزور يشير إلى صلة بأنشطة تتعلق بالميدان النووي في الموقع وتزيد من الشواغل بشأن

(٩) العدد NS-R-3 من سلسلة معايير الأمان الصادرة عن الوكالة بعنوان ''تقييم المواقع للمنشآت النووية''؛ والعدد NG-G-3.1 من سلسلة الطاقة النووية الصادرة عن الوكالة، بعنوان ''المعالم البارزة في تطوير بنية أساسية وطنية للقوى النووية''.

مواد نووية غير معلن عنها في الموقع. ولم تتمكن الوكالة من تحديد منشأ الجسيمات. وعلى الرغم من عدم تلبية طلبات الوكالة للحصول على معلومات إضافية عن منشأ الجسيمات، فإن تقييم الوكالة للشرح الذي قدمته سوريا بخصوص وجود الجسيمات، استنادا إلى شكلها وتوزعها، هو أن ثمة احتمالا ضئيلا بأن تكون الجسيمات قد نشأت من الذخائر التي استخدمت لتدمير المبنى أو عن تشتيت جوي كما أفادت سوريا.

٢٢ - قامت الوكالة بفحص العينات المأخوذة من موقع دير الزور خلال الزيارة التي قامت بها في حزيران/يونيه ٢٠٠٨ لتحديد مؤشرات عن وجود مواد تشييد لها علاقة بمفاعل مبرّد بالغاز ومهدّأ بالغرافيت. وأظهرت النتائج وجود الغرافيت والفولاذ غير القابل للصدأ. وكانت جسيمات الغرافيت صغيرة جدا بما لا يسمح إجراء تحليل مستوى النقاء مقارنة بما هو مطلوب عادة للاستخدام في المفاعلات. وأنواع الفولاذ غير القابل للصدأ التي عُثر عليها في الموقع مناسبة للاستخدام النووي، ولكن ليس بشكل حصري.

باء ٤ - وظيفة موقع دير الزور المصرّح بها

٢٣ - يُفيد تقييم الوكالة للسمات التي لوحظت في موقع دير الزور قبل تعرض المبنى للقصف ومباشرة بعد القصف أنه من غير المرجّح أن الغرض من الموقع كان لتجميع الصواريخ أو لتخزينها أو لإطلاقها. وقد شملت العوامل التي أخذت في عين الاعتبار في التقييم الذي أجرته الوكالة تركيبة المبنى، ومواد البناء، ومدى ملاءمة الفتحات والبيوبات لمناولة الصواريخ وإطلاقها، وتقييم البنية الأساسية للمياه الوارد وصفها في الفقرة ١٧ أعلاه، وإعلانات سوريا عن الطابع المدني للبنية الأساسية للمياه في الموقع وممارسات عادية لمناولة الصواريخ.

باء ٥ - موجز التقييم

٢٤ - وتُعد الظروف المتعلقة بموقع دير الزور فريدة، من حيث أن المبنى في الموقع تم تدميره، وتمت إزالة الركام من الموقع، ومرّت عدة سنوات الآن، وسوريا لم تقدم التعاون الضروري الذي طلبته الوكالة، كما هو مفصل في هذا التقرير والتقارير السابقة. وعلى الرغم من فقدان معلومات جوهرية، فبعد النظر في الادعاءات الأولية وردود سوريا عليها، وبعد النظر في كل المعلومات المتاحة للوكالة، استنتجت الوكالة أن المبنى المدمّر من المحتمل جدا أنه كان

مفاعلا نوويا[١٠] وكان ينبغي أن تعلن سوريا عنه عملا بالمادتين ٤٢ و ٤٣ لاتفاق الضمانات الخاص بها والبند ٣-١ من الجزء العام من الترتيبات الفرعية الوارد في الاتفاق.

جيم - أنشطة ومواقع أخرى ممكن أن تكون لها علاقة بموقع دير الزور

٢٥ - ليس بحوزة الوكالة معلومات كافية لتقديم أي تقييم بشأن وظيفة الأماكن الثلاثة الأخرى وحالة تشغيلها التي يُزعم أنها متصلة وظيفيا بموقع دير الزور.

٢٦ - قامت هيئة الطاقة الذرية السورية بشراء كميات كبيرة من الباريت خلال الفترة بين ٢٠٠٢ و ٢٠٠٦. وأفادت سوريا أن هذه المادة كانت لتستخدم في قاعات العلاج الإشعاعي المدرّعة في المستشفيات، دون تقديم أي معلومات داعمة[١١]. بيد أن الاستخدام النهائي للباريت كما تم التصريح به في وثيقة الشحن الفعلية هو لترشيح الأحماض. وبالإضافة إلى ذلك، تم توقيف تسليم الباريت بطلب من هيئة الطاقة الذرية السورية بعد تدمير المبنى في موقع دير الزور وبقيت الكمية المتبقية دون تسليمها. ونظرا لأن الباريت كثيرا ما يُستخدم لتعزيز خاصة التدريع الإشعاعي للإسمنت المسلح، ونظرا لأوجه عدم الاتساق بخصوص الاستخدام النهائي للباريت وضلوع هيئة الطاقة الذرية السورية في شرائه، فإن الوكالة لا تستطيع إقصاء إمكانية أن الباريت كان مخصصا لاستخدامه في تشييد أماكن مدرعة لأغراض ذات صلة بمرافق تتعلق بدورة الوقود النووي.

دال - أنشطة في أماكن أخرى في سوريا

٢٧ - كما تم الإبلاغ عنه سابقا، عُثر في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ على جسيمات من اليورانيوم البشري المنشأ من نوع غير مشمول في رصيد سوريا المعلن في المفاعل النيوتروني المصغّر. ولم تؤد نتائج فحص العينات التي أخذتها الوكالة إلى تأكيد صحة التفسيرات الأولية التي قدمتها سوريا في حزيران/يونيه ٢٠٠٩ بأن الجسيمات نشأت إما عن مواد مرجعية معيارية مستخدمة في التحليل بالتنشيط النيوتروني أو عن حاوية نقل مدرعة[١٢]. وأثناء عملية التفتيش التي تمت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، أوضحت

(١٠) منذ السنوات الأولى من قيام الوكالة بتنفيذ الضمانات الشاملة، جرى الاعتراف بأن ضمان برهان قاطع لامتثال (أو غير ذلك) دولة ما لشروط اتفاق الضمانات الخاص بها غير ممكن، وأنه يتعين الاستدلال استدلالا ''معقولا'' في استخلاص الاستنتاجات، مع الأخذ في الحسبان كل المعلومات المتاحة (الفقرة ٣ (٢) من الوثيقة GOV/2107 والفقرتان ٣١ و ٣٢ من الوثيقة GOV/2863).

(١١) الفقرة ١٤ من الوثيقة GOV/2009/36، والفقرة ٥ من الوثيقة GOV/2009/56.

(١٢) الفقرة ٦ من الوثيقة GOV/2009/75.

سوريا، وخلافا لإعلاناتها السابقة، أن الجسيمات البشرية المنشأ قد نتجت عن أنشطة لم يُبلّغ عنها في السابق كانت قد أجريت في المفاعل النيوتروني المصغّر فيما يتعلق بتحضير عشرات الغرامات من نيترات اليورانيل باستخدام الكعكة الصفراء المنتجة في حمص[١٣]. وخلال عملية التحقق من الرصيد المادي في آذار/مارس ٢٠١٠، عثرت الوكالة على كمية ضئيلة أخرى من نيترات اليورانيل غير المعلن عنه في المفاعل النيوتروني المصغر غير ذلك الذي سبق الإعلان عنه للوكالة[١٤]. وكما تم الإبلاغ عنه سابقا، قدمت سوريا تقارير في حزيران/يونيه ٢٠١٠ عن تغيير في الرصيد للمواد المعلن عنها حديثا المقدمة للوكالة خلال عملية التحقق من الرصيد المادي. بيد أن أوجه عدم الاتساق بين إعلانات سوريا والنتائج التي توصلت إليها الوكالة ظلت قائمة عند تلك المرحلة.

٢٨ - وكما تم الإبلاغ عنه سابقا، فخلال اجتماع عُقد في ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، تم التوصل إلى اتفاق مع سوريا بشأن خطة عمل لتسوية أوجه عدم الاتساق تلك، والذي شمل، من بين جملة أمور، إجراءات تتعلق بكميات المواد النووية واستخدامها في المفاعل النيوتروني المصغر، ومنشورات علمية تتعلق بتجارب تحويل اليورانيوم تختلف عن تلك التي أعلنت سوريا بأنها تمت في المفاعل النيوتروني المصغر، ودلائل عن مواد نووية تحت رقابة قسم إدارة النفايات لدى هيئة الطاقة الذرية السورية، وطلبات الوكالة بمعاينة حمص. ولم يقدم رد سوريا الأولي لخطة العمل التوضيحات الضرورية[١٥].

٢٩ - وفي آذار/مارس ٢٠١١، تم الانتهاء من وضع الترتيبات لزيارة الوكالة لحمص في ١ نيسان/أبريل ٢٠١١. وزارت الوكالة في ذلك التاريخ المحطة التجريبية لحمض الفوسفوريك والأماكن ذات الصلة وأجرت جميع العينات والأنشطة التي خططت لها. وأخذت الوكالة عينات بيئية من أماكن محددة ومن تحليل متلف لعينات مأخوذة من دفعات محددة للكعكة الصفراء المنتجة من عملية تنقية حمض الفوسفوريك. وقدمت هيئة الطاقة الذرية السورية بعض الوثائق التي طلبتها الوكالة ووضعت ترتيبات لموظفي البحوث المعنيين لحضور مناقشة تجارب تحويل اليورانيوم المشار إليها في الفقرة ٢٨ أعلاه.

---

(١٣) تم تشييد محطة تجريبية لتنقية حمض الفوسفوريك وأدخلت في الخدمة عام ١٩٩٧ في حمص بسوريا، وذلك بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالة. وتم أيضا إنتاج الكعكة الصفراء كنتيجة لعملية تنقية الحمض. وخلال زيارة محطة تنقية حمض الفوسفوريك الكائنة بحمص في تموز/يوليه ٢٠٠٤، لاحظ مفتشو الوكالة كميات من الكعكة الصفراء تصل إلى بضع مئات من الكيلوغرامات.

(١٤) الفقرة ١٠ من الوثيقة GOV/2010/47.

(١٥) الفقرات ١٠ و ١١ و ١٢ من الوثيقة GOV/2010/63.

٣٠ - والنتائج التحليلية المستخلصة من العينات التي تم أخذها خلال الزيارة إلى حمص ليست متناقضة مع تصريحات سوريا بخصوص مصدر نيترات اليورانيل الذي تم إعداده خلال التجارب التي أجريت في المفاعل النيوتروني المصغر ومصدر جسيمات اليورانيوم الطبيعي البشري المنشأ التي عُثر عليها في المفاعل النيوتروني المصغر.

٣١ - وفي ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١١، أجرت الوكالة عملية التحقق من الرصيد المادي في المفاعل النيوتروني المصغر حيث تم الاضطلاع بأنشطة تحقق روتينية، بما في ذلك التحقق من النفايات التي لم يسبق الإعلان عنها[١٦].

٣٢ - واستناداً إلى المعلومات التي قدمتها سوريا، ونتائج أنشطة الوكالة في مجال التحقق، خلصت الوكالة إلى أن تصريحات سوريا بشأن مصدر جسيمات اليورانيوم البشري المنشأ التي عُثر عليها في المفاعل النيوتروني المصغّر لا تتناقض مع نتائج الوكالة. وعليه، فسيتم تناول المسألة في إطار التنفيذ الروتيني للضمانات.

هاء - الخلاصة

٣٣ - تأسف الوكالة لعدم تعاون سوريا منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ بخصوص المسائل العالقة المرتبطة بموقع دير الزور والأماكن الثلاثة الأخرى التي يُزعم أنها متصلة وظيفيا بالموقع المذكور. واستنادا إلى كل المعلومات المتاحة للوكالة وإلى تقييمها التقني لتلك المعلومات، ترى الوكالة أنه من المرجح جدا أن المبنى المدمر في موقع دير الزور كان مفاعلا نوويا كان ينبغي إعلانه للوكالة. وفي ما يتعلق بالأماكن الثلاثة الأخرى، فإن الوكالة غير قادرة على تقديم أي تقييم بشأن طبيعتها أو حالتها التشغيلية.

٣٤ - وفي ما يتعلق بالمفاعل النيوتروني المصغّر، تعاونت سوريا مع الوكالة بإتاحة المعاينة المطلوبة لحمص. وتصريحات سوريا بشأن أنشطة التحويل غير المبلّغ عنها في السابق التي أجريت في المفاعل النيوتروني المصغّر ومصدر جسيمات اليورانيوم البشري المنشأ التي عُثر عليها في المفاعل المذكور لا تتناقض مع نتائج أنشطة التحقق التي أجرتها الوكالة. وعليه، فسيتم تناول المسألة في إطار التنفيذ الروتيني للضمانات.

(١٦) الفقرة ١٢ من الوثيقة GOV/2010/63.

الضميمة ٣

تنفيذ اتفاق الضمانات، المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار، في الجمهورية العربية السورية

تقرير من المدير العام

تصويب

- في الفقرة ٢٤، يُستعاض عن المادتين ”٤٢ و ٤٣“ بالمادتين ”٤١ و ٤٢“.
- يُستعاض عن الشكل ١ في الصفحة ٥ من الوثيقة GOV/2011/30 بالشكل المستنسخ في الصفحة التالية.

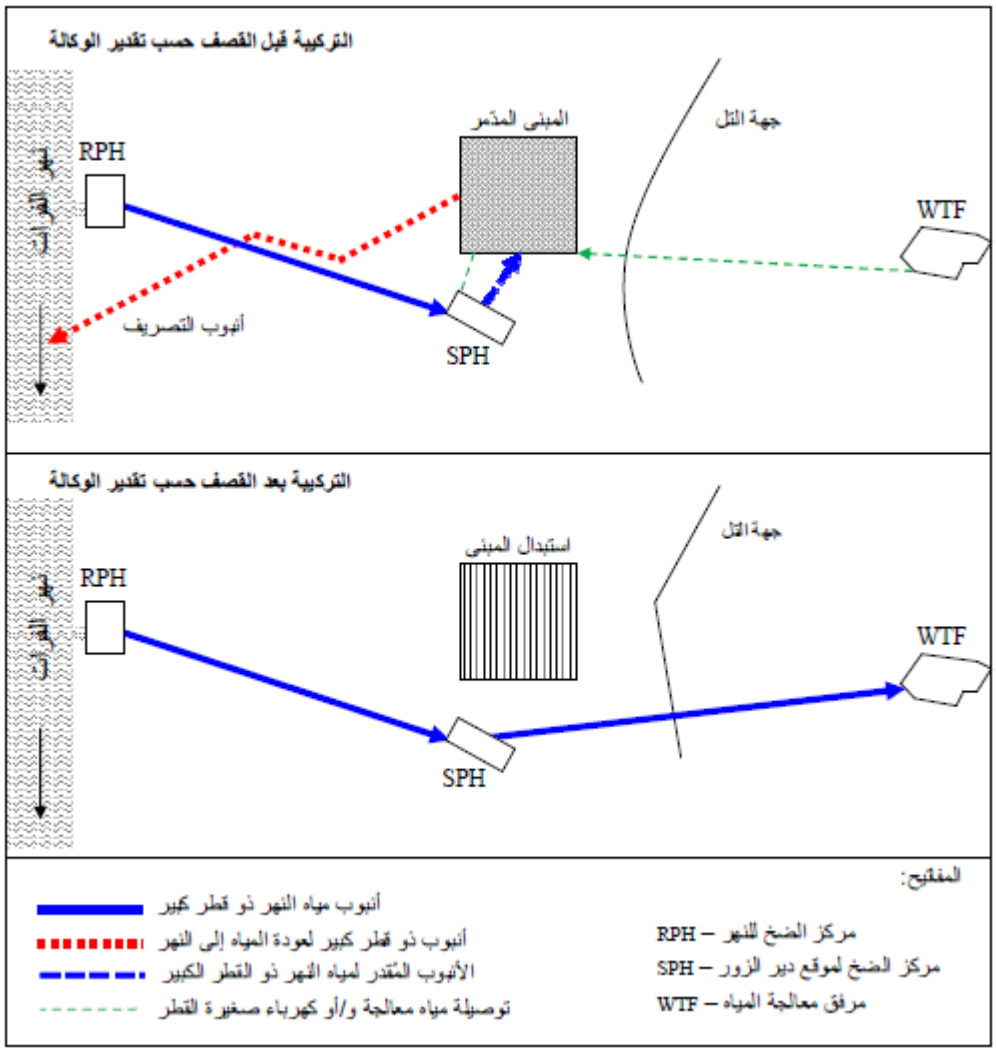
التركيبة قبل القصف حسب تقدير الوكالة
RPH
المبنى المدّمر
جهة التل
WTF
أنبوب التصريف
SPH
التركيبة بعد القصف حسب تقدير الوكالة
RPH
استبدال المبنى
جهة التل
WTF
SPH
المفاتيح:
أنبوب مياه النهر ذو قطر كبير
أنبوب ذو قطر كبير لعودة المياه إلى النهر
الأنبوب المُقدر لمياه النهر ذو القطر الكبير
توصيلة مياه معالجة و/أو كهرباء صغيرة القطر
RPH – مركز الضخ للنهر
SPH – مركز الضخ لموقع دير الزور
WTF – مرفق معالجة المياه